فلا بد ان يدخوا الله تعالى لبعض المتاخرين مما لم يطلع عليه احد من المتقدمين انتهى
فيا الله عليك يا اخي ارجع الى الحق وطابق بين الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا تصر على
عزوف لك كون احد من العلما السابقين يوجد وون مثل هذا الميزان فان وجود الحق تعالى
لم يترك فيا ضا على قلوب العلما في كل عصر واخرج عن علوم الطبيعية التهيمية
الى العلوم التحقيقية الكشفية ولوم ما لقيها طمعا فان من علامة العلوم اللدنية
ان تجعلها العقول من حيث افكارها والاتعالها الا ان تسلم فقط لغوائل طريقها
فان طريق الكشف مباينة لطريق الفكر وسياتي في الفصول الاتية ان شا الله تعالى
ان من علامة صحة اعتقاد الطالب في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل
له في باطنه ضيق وحرج اذا قلد غير امامه في واقعة ويقال له اين قولك ان غير
امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وحرج من الهدى وهذا بالتدقيق
دعواه وينظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين فصل
اعلم يا اخي اني ما وضعت هذا الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سوالهم
في ذلك مرارا لكما مر اول الفصول وقولهم مرادنا الوصول الى مقام مطابقة
القلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر
اقوالهم فلذلك اعتنيت لنظهر في سائر ادلة الشريعة واقوال العلما بما فرايتها
لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد للاقوا والتخفيف للضعفا
كما مر لكن ينبغي استثنا ما ورد من الاحكام بحكم التخيير فان للمفتي ان ينزل
المرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الاشد ولا تكون المرتبتان
المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتخيير المتوضي اذا
كان لابسا الخفين بين توضه وغسل الرجلين وبين مسحهما بلا نزع مع ان احدى المرتبتين
افضل من الاخرى كما مر وان غسل الرجلين افضل الا لمن تعرت نفسه من المسح
مع علمه بصحة الاحاديث فيه فان المسح له افضل على انه لعايل ان يقول ان المرتبتين
في حق هذا الشخص ايضا على الترتيب الوجوبي بمعنى انه لو اراد ان يعبد الله تعالى بالافضل
كان الواجب عليه في الاثنتين بالافضل ان كان له العزيمة ومواما الفضل بالنظر الى
غالب الناس والمسح بالنظر الى ذلك الفرد النادر والذي تعرت نفسه من فضل الستر
لا سيما وقولنا افضل انما هو مناف للوجوب كما تقول لمن تخصم عليه يا اخي رضي الله تعالى
فانه اولى لك من تخطه وكذلك ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبتي الميزان

ما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين معا في وقتين من غير تبويق نسخ لاحدهما كمسح جميع
الراس في وقت ومسح بعضه في وقت اخر وكالاة الوضو تارة وعدم الموالاة فيه
تارة اخرى ونحو ذلك مثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الراس والموالاة على مسح بعضه
وعدم الموالاة الا اذا اراد المكلف التقرب الى الله تعالى الاولى فقط وفي على
ذلك نظاير واما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اذا اخبر
الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مواكثر لما سمع الحكم فهو اكثر ولكن
اذا لو كان ذلك كليا حكميا بينهما التعارض من الامرين بيتين في نفسي الامر من مسح
كل الراس او بعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم
الى مسح الكل او البعض فيكون ما قبل الاخر منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح
في هذا من يقول بوجوب تعميم مسح الراس وعدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر
رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل امرين في وقتين تما
على التخيير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا الامر تارة وبهذا الامر تارة انتهى
وعلى ما قررناه من مرتبتي الميزان ينبغي حمل القول مسح الراس كله وجوبا على من
الصيف مثلا ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلا لا سيما في حق من كان اقرع
او كان قريب العهد بحلق راسه او نحا فمن نزول الجراد من راسه فاعلم ذلك
يا اخي وقس عليه نظاير ه والحمد لله رب العالمين فصل اعلم يا اخي ان مرادنا
بالعزيمة والرخصة المذكورتين في مثلة الميزان مما مطلق التشديد والتخفيف
وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدهما الاصوليون في كتبهم ما سميا
مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لما قابلها من التشديد او الافضل لا غير والا
فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذا لو يكلف بما فوق طاقته
فما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز
الترول عن الرخصة المرتبة ترك الفعل بالكلية كما اذا قدر فاقد الماء المطلق
على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر العاجز عن القيام في الفريضة على
الجلوس لا يجوز له الاضطجاع او قدر على الاضطجاع على اليمين او اليسار لا يجوز
له الاستلقا او قدر على الاستلقا لا يجوز له الاكتفا بحركة الاما بالعينين
او قدر على الاما بالعينين لا يجوز له الاكتفا باجراه افعال الصلاة على قلبه
كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة

Copyright © King Saud University